

## التقرير اليومي

2007/5/16

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

### الولايات المتحدة: القوة العظمى الخاسرة

بقلم ليوناردو مارتينيز - دياز (زميل مشارك بالإقتصاد السياسي في مركز التطور والإقتصاد العالميين)؛ معهد بروكينغز؛ 2007/4/28

إن صعود الهند والصين، بحسب ما أبلغنا، يهز الإقتصاد العالمي وسوف يغيّر ذلك الفرص الإقتصادية للجيل المقبل. وقد ضاعف دخول هذين العملاقين الى الإقتصاد العالمي من مجموع العمالة الكلية في النظام العالمي، الأمر الذي يؤدي الى خلق فرص جديدة للمستثمرين وخفض كلفة العمالة، بالإضافة الى زيادة المنافسة لأجل الحصول على الموارد. وبحسب تقديرات غولدمان ساخس المستقبلية، وهو مستثمر مصرفي، فإن الصين سوف تحل مكان الولايات المتحدة كأكبر إقتصاد عالمي بحلول عام 2050، تتبعها الهند في المرتبة الثالثة.

فما الذي ستعنيه هذه التغيرات بالنسبة للنفوذ الأميركي في العالم؟ أما بخصوص إن كان صعود هذين البلدين سيعزز أم سيضعف النفوذ الأميركي، فإن ذلك سيعتمد، الى حد كبير، على كيفية الولايات المتحدة مع المشهد الإقتصادي المتغير. فإذا ما كنا مستعدين لإتخاذ خيارات صعبة وضرورية لإبقاء الولايات المتحدة مرتبطة بالعالم وفي قلب الإقتصاد العالمي، عندها يجب الترحيب بصعود الهند والصين بصفته خبراً جيداً. لكن إذا فشلنا في هذه التحديات، فإن العقود المقبلة ستحكي الرواية حول الكيفية التي أقل بها النفوذ الأميركي وكيف خسرت الولايات المتحدة قدرتها على إدارة الإقتصاد العالمي.

ولفهم الخيارات التي نواجهها، علينا أن نفكر أولاً بصعود الصين والهند بطريقتين. فمن جهة، يمكن لصعود البلدين أن يعزز الإقتصاد الأميركي والنفوذ العسكري. إذ ستستمر الشركات الأميركية وكذلك المستثمرين، عن طريق إستغلال العمالة الصينية والهندية الرخيصة، بجني مكاسب كبيرة. فإذا ما تم الإستثمار بحكمة، فإن ذلك سوف يغذي النمو في الوطن ويساعد أميركا على المحافظة على ميزتها التكنولوجية، العلمية والعسكرية.

أما من جهة أخرى، فإن صعود الهند والصين قد يضعف نفوذ أميركا العالمي، وهذا لن يحصل بين ليلة وضحاها. كما من المرجح أن لا يأخذ ذلك شكل تحدٍ عسكري مباشر للولايات المتحدة. بالأحرى، قد تبدأ الهند والصين بالإنفصال عن المؤسسات الدولية، حيث تكون الولايات المتحدة أكثر نفوذاً وتأثيراً.

وقد يبني البلدان، بالتدرج، شبكات التجارة الخاصة بهما وإتفاقيات الإستثمار، وتأسيس مؤسسات إقليمية وإنشاء شبكات عالمية تعمل، والى حد كبير، على إقصاء الولايات المتحدة. وهناك الآن كثيراً من الإشارات تدل على أن هذا هو بالضبط ما تقوم به الهند والصين. ومع مرور الوقت، سيتم دفع الولايات المتحدة بعيداً عن مركز الإدارة الإقتصادية العالمية، لتصبح واحدة من محاور القوى المتنافسة.

أما بما يتعلق بأي من هذين العالمين سوف نعيش بمنتصف القرن، فإن ذلك يعتمد على الكيفية التي تتغلب بها الولايات المتحدة على تحديّين أساسيين. الأول، هو الحاجة الى إستعادة الثقة بالمؤسسات العالمية المتعددة الأطراف، حيث لدى أميركا رهان ونفوذ كبيرين. وهذا يعني إنقاذ دورة الدوحة بخصوص محادثات التجارة الشائبة- المكان الأفضل للتفاوض حول الإتفاقيات التجارية.

كما سيكون على واشنطن، أيضاً، إنقاذ صندوق النقد الدولي من أزمة شرعيته. فهذه المؤسسة بإمكانها لعب دور شديد الأهمية في المحافظة على الإستقرار المالي العالمي، لكن سيكون عليها، أولاً، إقناع القوى الصاعدة و كذلك آخرين بأن بإمكانه (صندوق النقد) أن يكون مستجيباً لحاجات كل أعضائه، وليس فقط لحاجات المساهمين الأوروبيين والأميركيين.

أما التحدي الثاني، فيكمن في المحافظة على الولايات المتحدة ملتزمة بالعالم، مما يعني الإحتفاظ بدعم سياسي محلي لإقتصاد مفتوح. فالحل هنا هو صياغة إجماع جديد حول الكيفية التي سيتم بها تخصيص موارد الثروات داخل الإقتصاد الأميركي.

أما العمال الأميركيون الذي يخسرون أعمالهم أو يواجهون الركود أو هبوط الرواتب بسبب ما سيأتيهم من وراء البحار، فبحاجة للحماية بشبكات أمان إجتماعية أقوى. وحتى لو كان هؤلاء العمال قلة نسبياً، فإنّ الفكرة بأنه قد تم التخلي عنهم سيؤدي إلى إستمرار تحويل الأميركيين ضد الإنفتاح الإقتصادي.

إنّ هؤلاء الذين يستفيدون أكثر من غيرهم من صعود الصين والهند- الشركات الأميركية والمساهمين- يجب أن يكونوا مستعدين لدفع جزء كبير من الفاتورة من خلال مجتمع أكبر وضرائب على الدخل. وقد فشلت إدارة بوش، حتى الآن، بتلبية أي من التحديين. فقد عملت على تقويض المؤسسات الإقتصادية العالمية من خلال الإهمال الشديد. أما في الوطن، فلم تفعل الإدارة شيئاً لتعزيز شبكات الأمان، وجعلت فرض الضرائب أكثر إنكفائية وواصلت القيام بسياسة مالية واهنة، ما جعل الأمر أصعب بالنسبة لأجيال المستقبل القيام بالدفع لشبكات الأمان.

وإذا ما إستمرينا في هذا الإتجاه، فإنّ الأميركيين سوف يفقدون كل الإيمان بالفكرة التي تقول بأنّ النفوذ الأميركي في العالم له علاقة بالفرص ونوعية الحياة التي يتمتعون بها في الوطن الأم. وإذا ما حصل هذا، فإنّ الدعم المحلي للإلتزام الأميركي بالعالم سوف يتداعى وينهار، وعندها سوف تصبح الصين والهند، حقاً، المنافسين الخطرين، بدلاً من أن يكونا الشريكين القيمين.

## الدخول الى عقل الإرهابي

راند؛ 2007/5/10

عند شن أي حرب، من المفيد "الدخول الى عقل العدو". وكان ذلك يعني في الماضي فهم الدوافع لدولة عدوة ضخمة ومتراصة (منليشي) كالإتحاد السوفياتي. إلا أن القيام بذلك اليوم في مسألة مكافحة الإرهاب هو أمر يشكل تحدياً أكبر، لأنه، في مكافحة القاعدة والجماعات الأخرى، تتعامل الولايات المتحدة مع منظمات إرهابية عديمة الشكل ومتغيرة دوماً.

إنّ وضع أنفسنا مكان الإرهابيين يمكن أن يساعدنا في الإجابة على عدد من الأسئلة: متى نضع الدفاعات التكنولوجية في مكانها ضد الإرهابيين، وماذا يفعلون للإلتفاف عليها؟ وعندما يسعى الإرهابيون لتطوير تكنولوجيات جديدة، كيف يعملون مع جماعات إرهابية أخرى لتقاسم المعلومات والتكنولوجيا؟ وعندما يستهدف الإرهابيون الولايات المتحدة، ما الذي يوجّه خياراتهم؟

هناك ثلاث دراسات جديدة لـ RAND تسعى للمساعدة على الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة، معتمدة على مقارنة دراسية لحالة القاعدة وجماعات إرهابية أخرى للخروج ببعض الدروس القابلة للتطبيق بالنسبة للتخطيط السياسي.

## الإجراء- مكافحة الإجراءات: الدفاع ضد الهجمات الإرهابية

توظف الدول خمسة أنواع من التكنولوجيات الدفاعية لحماية مواطنيها من الإرهاب، وذلك باكتشاف وإحباط خطط الإرهابيين: الحصول على المعلومات وإدارتها، منع النشاط، تجفيف مصادر الأموال، الرد والتحقيق. لكن كلما استخدمت الدول إجراءات دفاعية، استخدم الإرهابيون أساليب مكافحة الإجراءات رداً عليها. وإعتماداً على دراسات لأربع من الجماعات الإرهابية، أظهر الباحثون بأن الإرهابيين:

- 1) يغيرون الكيفية التي ينفذون بها أنشطتهم أو يصممون بها عملياتهم.
- 2) يعدلون تكنولوجياتهم الخاصة بهم.
- 3) ينتجون التكنولوجيا الدفاعية.
- 4) يدمرون أو يلحقون الضرر بالتكنولوجيا الدفاعية.

ومع ما هو معروف عن نجاح الإرهابيين باستخدام إجراءات مكافحة كهذه، يعرض الخللون إلى أنه ليس على الولايات المتحدة، في وضع التصميم لإجراءات الحماية، أن تفترض فوراً بأن أحدث التكنولوجيات وأكثرها تطوراً- الجدار الأعلى، الرصد والمراقبة الأكثر حساسية- هي التي ستحمي، وعلى الوجه الأفضل، الدول من الهجمات الإرهابية. إن الإعتقاد على "الحصن"- وهي إجراءات ممتازة وجبارة لكنها إجراءات دفاعية ساكنة-هي إستراتيجية محدودة. وعلى إفتراض بدلاً من ذلك بأن الأعداء قابلين للتكيف، فإن الأمر الأكثر منطقية هو الإعتقاد على نموذج دفاعي- تشكيلة من الإجراءات الأمنية التي يمكن تعديلها وإعادة نشرها ما إن يكتشف الإرهابيون نقاطها المعرضة للإستهداف.

## تعطيل التكنولوجيا الإرهابية- وتقاسم المعرفة

لقد غيرت هجمات القاعدة، بعد 11 أيلول 2001، طبيعة التهديد الإرهابي الذي تواجهه الولايات المتحدة، وقادت بعض الجماعات الإرهابية التي تفتقر الى الإمتداد العالمي للقاعدة ما قبل 9/11 إلى تشكيل تحالفات إقليمية وتقاسم المعرفة والتكنولوجيا. وإعتماداً على دراسات لـ 11 حالة من حالات الجماعات الإرهابية في ثلاث مناطق، سعى الباحثون الى فهم ما الذي تم صنعه لعمليات تبادل المعرفة والتكنولوجيا الناجحة كطريقة لتحديد الأشياء المعرضة للإستهداف في هذه عمليات التبادل هذه. وأشار الخللون الى ثلاث نتائج أساسية:

يجب أن تركز تقييمات التهديد على القوى المحركة الموجودة بين الجماعات: وهذه تتضمن تبادل التكنولوجيا. فالجموعات الإرهابية كانت تعتقد بأن المكاسب أو الأكلاف المحتملة التي تتضمنها قدرات عملائية هي أمور أكثر أهمية من التشابكات الإيديولوجية وذلك عندما كانت تقرر ما إذا كانت ستشارك في عمليات تبادل تكنولوجياية. وبذلك، يجب أن تركز تقييمات التهديد على الدوافع العملائية، وكذلك الإستراتيجية، للحلفاء. وعلى تقييمات التهديد القيام بمراقبة الأفراد، وليس فقط أولئك الذين يمتلكون خبرة كيميائية، بيولوجية، الطب الإشعاعي أو خبرة نووية، وإنما أولئك الذين لديهم خبرة بأساليب الهجوم التقليدية، كتكنولوجيات التفجير عن بعد، القذائف الصاروخية والصواريخ، أدوات التفجير المتطورة ومدفعية الميدان المتحولة.

يجب تعطيل عمليات الابتكار للإرهابيين: وهذا الأمر سوف يقلل من إمكانية التبادل التكنولوجي الناجح. فعلى سبيل المثال، كانت الحكومات تقدم ملاذات آمنة كحوافز لجعل الإرهابيين يشاركون بمفاوضات سلام، إلا أن ملاجئ آمنة كهذه تسهّل عمليات نقل التكنولوجيا. إنّ إحكام إغلاق الحدود السهلة الإختراق يمكن أن يساعد أيضاً في تعطيل التبادل التكنولوجي.

يجب على السياسات الحكومية القيام بالتشوش على الثقة بين الجماعات الإرهابية: إنّ سياسات، كإعاقة نقل أموال المخصصة للمدفوعات، يمكن أن تؤثر على تحليل "الكلفة- الفائدة" للمجموعة الإرهابية بخصوص التورط في التبادل التكنولوجي.

### وضع أولويات لأهداف الهجمات الإرهابية

تسعى القاعدة الى إسترجاع الخلافة خالية من النفوذ الغربي. وهي تستخدم، وبوضوح، الإرهاب وسيلة لها. لكن كيف يخدم الإرهاب غايات القاعدة؟ إنّ فهم "كيف" تفكر القاعدة بالإرهاب كوسيلة تُقرّبها الى الخلافة يجب أن تعرض إلى ماهية الأهداف الأميركية التي تسعى لضربها ولماذا.

وهذا البحث يفترض وجود أربع نظريات لربط الوسائل بالنهايات. إنّ نظرية "الإرغام" تعرض الى أنّ الإرهابيين يسعون الى التسبب بالألم، وبشكل ملحوظ التسبب بسقوط الضحايا، لإخافة الولايات المتحدة لتقوم بسياسات مستحسنة بالنسبة للإرهابيين (على سبيل المثال، الإنسحاب من العالم الإسلامي). أما نظرية "الضرر" فنقول بأنّ الإرهابيين يريدون إلحاق الضرر بالإقتصاد الأميركي لإضعاف قدرتها على التدخل بالعالم الإسلامي. وتتمسك نظرية "الحشد" بالوجهة القائلة بأنّ الإرهاب في الولايات المتحدة يُقصد منه جذب إهتمام المجندين المحتملين والداعمين. وبشكل معكوس، تحاجج نظرية "الإمتياز" (الانتخاب) بأنّ إرهابيي اليوم الجهاديين يواصلون القيام، وغالباً محلياً، بأجندتهم مع دعم وتشجيع من القاعدة نفسها في الأغلب. وقد درس باحثو RAND كل نظرية من هذه النظريات وذلك بتحليل 14 هجوم إرهابي كبير، كما درسوا تصاريح القاعدة وكذلك قاموا بمسح لخبراء الإرهاب.

إنّ بحثاً كهذا يعرض الى أنّ نظرتي "الإرغام" و "الضرر" هما الأكثر تشكّلاً في نماذج الهجمات السابقة وفي تصاريح القاعدة، بحسب رأي الخبراء. وبالرغم أنّ نظرية "الإمتياز" تناسب هجمات ما بعد 9/11 أكثر، وفيما عدا أن ينشط المميزون في الولايات المتحدة، فإنّ تلك الحقيقة قد لا تؤثر الى الهجوم المقبل في الولايات وكيف يمكن أن يكون.

وبالواقع، ومع موارد القاعدة المحدودة الحالية، فقد يُفضل بمجموع كهذا إستخدام التفجيرات الإنتحارية، ويمكن أن يركز على أهداف ناعمة (ذات دفاعات واهنة). إنّ الهجمات على صناعات الأغذية، وتحديداً القطاع الزراعي، وإستخدام آليات التناثر الإشعاعي تستحق الإهتمام.



Research Services Group  
[ResearchServices.Group@gmail.com](mailto:ResearchServices.Group@gmail.com)